**تاريخ الأديان في روسيا**

د. زياد منصور

باحث في التاريخ الروسي

من سمات تاريخ روسيا، الطبيعة الدينية لسكانها (مع هيمنة للمؤمنين المسيحيين الأرثوذكس). وفقًا للتعداد السكاني الأول لعموم روسيا لعام 1897، فإنه إلى جانب 87 مليون مسيحي أرثوذكسي، هناك 11.5 مليون كاثوليكي، وأكثر من 3 ملايين بروتستانتي، وحوالي 5 ملايين يهودي و14 مليون مسلم، بالإضافة إلى حوالي 400 ألف بوذي كانوا يعيشون في البلاد، وعدة مئات الآلاف من الوثنيين.

في نهاية القرن العاشر. في عهد الأمير فلاديمير المقدس، اعتمدت روس المسيحية الشرقية، والتي أصبحت الدين "الأساسي" و"المهيمن" للدولة. منذ ذلك الوقت وحتى عام 1917، منذ ذلك التاريخ لم يتسنى لأحد من الملوك والقياصرة تبوء العرش الروسي إلا إذا كان على المذهب الأرثودوكسي.

حتى منتصف القرن الخامس عشر، كانت الكنيسة الروسية جزءًا من بطريركية القسطنطينية وكان يرأسها مطران يعيَّن من بيزنطة. أعطى هذا سلطات الكنيسة في روسيا بعض الاستقلال عن السلطات العلمانية وساهم في الحفاظ على سلطتها العليا، بما في ذلك في الشؤون السياسية. بعد فترة وجيزة من معمودية روس، حصلت الكنيسة على سلطتها القضائية، وظهرت ممتلكاتها من الأراضي تدريجيًّا وبدأت في النمو، مما أدى إلى تعزيز مواقعها بشكل أكبر. كان للكنيسة (بالإضافة إلى الوفاء بواجباتها والتزاماتها الروحية المباشرة) تأثير مفيد على الوضع السياسي الداخلي؛ اعترف الأمراء بحقها في النقد البناء لأفعالهم وممارساتهم.

في عصر انقسام وتجزئة البلاد، كانت الكنيسة هي المؤسسة الوطنية الوحيدة التي حافظت على سلامتها (على الأقل حتى منتصف القرن الخامس عشر، عندما انقسمت العاصمة الروسية إلى قسمين - موسكو وكييف، والمنتشرة في إقليم دوقية ليتوانيا الكبرى). وعلى الرغم من بعض التوترات، كانت علاقات الكنيسة مع السلطات الأميرية عمومًا علاقة شراكة وعلاقة نديَّة ومتساوية. كان مقر إقامة مطارنة جميع أنحاء روسيا يقع عادةً في عواصم الإمارات الروسية الأكثر نفوذاً - أولاً في كييف، ثم في فلاديمير، وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر. سوف تتحرك تدريجيًّا نحو موسكو.

في عام 1448، أصبحت العاصمة الروسية مستقلة عن القسطنطينية (ذاتية الرأس). منذ نهاية القرن الخامس عشر، كان هناك هجوم للدولة على استقلال وحقوق السلطات الروحية الروسية، التي اكتسبت أبعادا كبيرة في عهد إيفان الرهيب. في عام 1589، حصل رئيس الكنيسة الروسية على رتبة بطريرك موسكو وسائر روسيا. وقد أدى ذلك إلى زيادة مكانة الكنيسة في مجتمع الكنائس الأرثوذكسية الأخرى، لكنه لم يؤثر على رغبة الحكومة في تعزيز السيطرة عليها. إن إصلاحات الكنيسة في منتصف القرن السابع عشر، والتي بدأتها الدولة وأدت إلى الانقسام، أضعفت الكنيسة بشكل موضوعي وبالتالي سهلت إخضاعها. وصلت السلطة العلمانية إلى نقطة تحوُّل على هذا المسار في العقود الأولى من القرن الثامن عشر، عندما بدأ عصر جديد في تاريخ العلاقات بين الكنيسة والدولة في روسيا.

في عام 1721، تم نشر اللوائح الروحية — وهي وثيقة حددت ترتيب حياة الأرثوذكسية في روسيا حتى عام 1917**([[1]](#footnote-1))**. ألغت هذه القوانين ء البطريركية، ومنذ الآن باتت السلطة العليا في الكنيسة محصورة بيد القيصر، الذي كانت إدارة الكنيسة نيابة عنه تتم من قبل الكلية الروحية (المجمع المقدس)، والتي كانت هيئة حكومية لقيادة الكنيسة. في عهد بطرس الأول فقدت الكنيسة السيطرة عليها بالفعل، والذي كان هيئة حكومية لقيادة الكنيسة. بالإضافة إلى ذلك، فقدت الكنيسة بالفعل السيطرة على حيازاتها من الأراضي (التي ستتبعها العلمنة النهائية في عام 1764)، وحدَّ كثيرًا من سلطة الكنيسة بشكل حاد. كل هذه الإجراءات، التي نفذت بمبادرة من الحكم المطلقة، أدت إلى فقدان الكنيسة لاستقلاليتها.

ضمَّ السينودس العديد من رجال الدين. شارك بعضهم في عمله بشكل دائم (بحكم منصبه)، وتمت دعوة البعض الآخر على أساس التناوب. ومع ذلك، كان الرئيس الفعلي لقسم الكنيسة هو رئيس هيئة للسينودس، المعين من قبل الملك - وهو مسؤول علماني يمارس السيطرة على جميع أنشطة رجال الدين الأرثوذكس في البلاد. كان لرؤساء الهيئة أو المدعين العامين في السينودس حق النقض: يمكنهم تعليق قرارات الكلية الكنسية التي بدت لهم غير قانونية، مع تقديم تقرير لاحق عن ذلك إلى الإمبراطور. في القرن 19 زادت أهمية المدعين الرئيسيين للسينودس في الهياكل السياسية للإمبراطورية بشكل ملحوظ. منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وكانوا بحكم مناصبهم أعضاء في لجان وزارية (ثم مجلس الوزراء) ومجلس الدولة. من الأشخاص الذين شغلوا منصب رئيس قسم الكنيسة في النصف الأول من القرن التاسع عشر غوليتسين أ.ن. (1803-1817) الذي دورا بارزا بشكل خاص، وكذلك بروتاسوف. أ (1836-1855)، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر - أوائل القرن العشرين لمع اسم بوبيدونوستسيف. ك (1880-1905).

نظر السينودس في القضايا العقائدية والقانونية (بما في ذلك تطويب القديسين الجدد)، وشارك في إعداد القوانين الإمبراطورية المتعلقة بشؤون الكنيسة، واعتمد وأصدر قوانين وأوامر الكنيسة الداخلية، وأدار رجال الدين الأرثوذكس، ووجه الدعاية الدينية، والتبشيريين. كما عمل على محاربة الانقسام والطوائف وإدارة منشورات الكنيسة والرقابة الروحية وإدارة التعليم الروحي بما في ذلك عمل الأكاديميات اللاهوتية والمعاهد اللاهوتية وأنواع مختلفة من مدارس الكنيسة والمدارس الضيقة. بالإضافة إلى ذلك، شملت مسؤوليته ممتلكات الكنيسة، بالإضافة إلى بناء وصيانة وتموين المعابد ومباني الكنائس الأخرى. بصفته أعلى محكمة، نظر السينودس في القضايا الخاضعة للولاية الكنسية (الزواج والطلاق، والميراث، و"الانتهاكات الأخلاقية"، وسوء سلوك رجال الدين، وما إلى ذلك).

وعلى طريقة سينودس الأبرشيات من القرن الثامن عشر. تم إنشاء هيئات محلية لإدارة شؤون الكنيسة، تتألف من رجال الدين والمسؤولين العلمانيين - مجالس الأبرشية (في البداية كانت تسمى المجالس أو الأوامر الروحية). في الواقع، كانوا تابعين للمدعي العام للسينودس وكثيرًا ما تبين أنهم أكثر نفوذاً من الأساقفة المحليين.

إذا كانت قيادة الدولة المباشرة للكنيسة الأرثوذكسية قائمة في الربع الأول من القرن الثامن عشر (ولم تكن قيادة مفيدة ومنتجة دائمًا)، فإن الإدارة الإمبراطورية للحياة الروحية لـ "غير المؤمنين" بدأت تحظى بالاهتمام والرعاية وبشكل منتظم في الثلث الأخير من هذا القرن فقط. تجدر الإشارة إلى أن موقف السلطات العلمانية في روسيا تجاه ممثلي الديانات الأخرى كان مرنًا وتقليديًا (ربما كان الاستثناء الخطير الوحيد هنا هو المؤمنين القدامى الذين تعرضوا للاضطهاد المنهجي حتى عام 1905). منذ زمن روس القديمة، لم يتحول العمل التبشيري القسري بين الأجانب غير الأرثوذكس، ولا اضطهاد الممثلين الأصليين للديانات الأخرى إلى أهداف صريحة للسياسة الداخلية للأمراء والقياصرة الروس (وفي الوقت نفسه، منع "غير الأرثوذكس" منعا باتا من الانخراط في العمل التبشيري". وتماشياً مع هذا التقليد، بدأت تتشكل مبادئ تنظيم الديانات "العقائدية الأخرى" في عهد الإمبراطورة كاثرين الثانية.

من المعالم المهمة في السياسة الدينية لعهد الاستبداد أو الحكم المطلق كان مرسوم كاثرين الثانية في عام 1773، الذي وافق على مبدأ التسامح الديني تجاه رعايا الإمبراطورية الروسية "غير المتدينين". تم تطوير هذا المبدأ في "ميثاق النبلاء" لعام 1785، الذي وحد جميع مجموعات نبلاء الإمبراطورية، بغض النظر عن انتمائهم الديني، في طبقة "نبلاء" واحدة مع مساواة حقوقهم وامتيازاتهم (باستثناء منع المسلمين من امتلاك أقنان مسيحيين).

أدى تكثيف الهياج الثوري في أوروبا، المرتبط بأحداث الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، دفعا بالإمبراطور بولس الأول (بافل) إلى فكرة توحيد إدارة جميع الأديان (المسيحية في المقام الأول) من أجل مكافحة روح "عدم الإيمان" و "التفكير الحر الإلحادي". بدأ تنفيذ هذه الفكرة في عهد ابنه ألكسندر الأول خلال الإصلاح الوزاري بداية القرن التاسع عشر، ظهر مشروع لإنشاء مركز واحد لإدارة الأديان في روسيا. اعتمد (كما هو الحال في العديد من الحالات المماثلة الأخرى) على تجربة فرنسا النابليونية، حيث تمَّ في عام 1801 تشكيل وزارة الاعتراف، برئاسة واضعي “القانون المدني"، وهو أكبر محامي حينذاك بموراليس.

كتب سبيرانسكي إم. إم في عام 1809 أنه يجب أن يظهر "قسم خاص للشؤون الروحية" في الإمبراطورية الروسية، تم إنشاؤه "لحماية طقوس" جميع طوائف الدولة **([[2]](#footnote-2)).** كان من المفترض أن الهيئة الجديدة ستكون قادرة على زيادة درجة سيطرة الدولة على المجال الديني للحياة في الإمبراطورية.

في عملية تنفيذ هذه الخطة، في عام 1810، إلى جانب المجمع المقدس الموجود بالفعل، تم إنشاء المديرية الرئيسية للشؤون الروحية لمختلف الطوائف (الأجنبية) واعتبارها كوزارة. "جميع البنود المتعلقة بالحياة الروحية لمختلف الطوائف والمعتقدات الأجنبية، باستثناء شؤونهم القضائية،" تم وضعها تحت سيطرتها **([[3]](#footnote-3))**.

أخيرًا، في عام 1817، تم إنشاء وزارة موحدة للشؤون الروحية والتعليم العام، وكانت من اختصاصها مسائل التعليم والأرثوذكسية (المجمع المقدس) والأديان الأجنبية (المديرية الرئيسية للشؤون الروحية للطوائف المختلفة). ومع ذلك، تبين أنَّ أنشطة الهيكلية المنشأ حديثا غير فعالة. في عام 1824، وفقًا لإرادة السكندر الأول، الذي كان مفتونًا بخطته، ألغيت الوزارة "المكونة من ثلاثة أجزاء". في عام 1832، في عهد نيكولاي الأول، تم تحويل المديرية الرئيسية للاعترافات المختلفة إلى قسم إدارة الشؤون الروحية للاعترافات الأجنبية. تم ضم الإدارة إلى وزارة الداخلية، وبقيت كذلك حتى عام 1917.

كانت إدارة الشؤون الروحية للطوائف الأجنبية مسؤولة عن تقديم مقترحات إلى الإمبراطور بشأن تعيين كبار رجال دين كاثوليك وبروتستانت ومسلمين وبوذيين، والسيطرة على الشؤون الروحية والدينية والتعليمية وشؤون الملكية للطوائف الأجنبية، وشؤون الزواج والطلاق "لغير المؤمنين"، وبناء وإصلاح الكنائس والكاتدرائيات المعابد والمساجد والمعابد اليهودية والداتسان، وبشكل عام جميع المشاكل المتعلقة بأتباع الكاثوليكية والبروتستانتية والدين الأرمني الغريغوري والإسلام واليهودية والبوذية والوثنية.

كان الأساس التشريعي لنشاط قسم الشؤون الروحية للطوائف الأجنبية هو "ميثاق الشؤون الروحية للطوائف الأجنبية"**([[4]](#footnote-4))** في قسم الشؤون الروحية للطوائف الأجنبية، على عكس الإدارات الإمبراطورية الأخرى، كقاعدة عامة، خدم المسؤولون الأرثوذكس فقط، تم استثناء "الأجانب الذين نالوا الجنسية الروسية" المشاركين كخبراء مستقلين. لم يكن للإدارة ممثلوها على الأرض، لذلك تم تطبيق أنشطتها في المقاطعات من خلال الهيئات الإدارية والشرطة الإقليمية. من بين قادة قسم الشؤون الروحية للطوائف الأجنبية، تميز الشريك المقرب من بيوتر ستوليبين، وعالم الإثنوغرافيا البارز خاروزين أ. ن.، الذي ترأس القسم في الأعوام 1908-1911.

استندت السياسة الدينية التي اتبعتها سلطات الإمبراطورية الروسية إلى مبدأ التسامح الديني والطائفي، الذي لوحظ إلى الحد الذي "يتوافق فيه هذا التسامح مع مصالح نظام الدولة" من قبل وزارة الشؤون الداخلية **([[5]](#footnote-5))**.

خلال الثورة الروسية الأولى، في 17 نيسان 1905، تم اعتماد مرسوم يوسِّع بشكل كبير حدود الحريات الدينية، خاصة بالنسبة للمؤمنين القدامى. في 1909-1917، كانت شؤون أتباع المؤمنين القدامى أيضا من اختصاص وزارة الدفاع (كانت في السابق تحت إشراف قيادة وزارة الشؤون الداخلية مباشرة).

بعد الإطاحة بالحكم المطلق في آذار1917، اتخذت الحكومة المؤقتة عددا من الإجراءات الليبرالية للغاية في مجال العلاقات الدينية. في آذار1917، تمت المساواة بين جميع أتباع جميع الأديان في روسيا في الحقوق، وتم رفع القيود المفروضة سابقًا على أنشطتهم، وبدأ اعتبار المجتمعات الدينية جزءًا من مجتمع يتمتع بالحكم الذاتي. وفي آب 1917، أُنشئت وزارة الاعتراف التي ضمت المجمع وقسم الاعترافات الأجنبية. في خريف عام 1917، قرر المجلس المحلي للكنيسة الأرثوذكسية الروسية إلغاء السينودس (بصفته السابقة كهيئة حكومية) وإحياء البطريركية. في 5 (18) تشرين الثاني، تولى إدارة الكنيسة البطريرك المنتخب حديثًا البطريرك تيخون (بيلافين)، الذي شغل هذا المنصب حتى وفاته عام 1925.

بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الطوائف الروسية بعد وصول البلاشفة إلى السلطة في تشرين 1917. في 20 كانون الأول (2 شباط ) 1918، صدر مرسوم مجلس مفوضي الشعب في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية "بشأن حرية المعتقد والكنيسة والجمعيات الدينية" . وبموجب هذا القانون التشريعي تم فصل الكنيسة الأرثوذكسية عن الدولة، كما تم فصل المدرسة عن الكنيسة الأرثوذكسية والطوائف الأخرى. منذ الأشهر الأولى لتأسيس السلطة السوفيتية، بدأ اتباع سياسة الدولة ذات التوجه المناهض للدين. لقد أصبح الأمر قاسيًا بشكل خاص في العشرينات والثلاثينات. صارت الممارسات المعتادة في القرن العشرين هي إغلاق الكنائس وتدنيسها، ووقف عمل المنظمات والمؤسسات الدينية، والقمع الجماعي ضد القساوسة من جميع الطوائف والمؤمنين، وما إلى ذلك، بل أصبحت ممارسة شائعة. على الرغم من أن هذه السياسة كانت تهدف إلى التدمير الكامل للدين في الاتحاد السوفياتي، إلا أن فعاليتها لم تكن عالية جدا. وفقًا لنتائج التعداد السكاني لعام 1937، ظل 57 % من سكان الاتحاد السوفييتي من المؤمنين (وفقًا لمشاركين في استطلاع للرأي) **([[6]](#footnote-6))**.

أثارت نتائج التعداد موجة جديدة هي الأكثر دموية من القمع على أسس دينية (أواخر الثلاثينيات - أوائل الأربعينيات). تعرضت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية للاضطهاد الأكثر شمولاً. في عقود ما بعد الثورة، عانى مئات الآلاف من المسيحيين الأرثوذكس، حيث قتل جزء كبير منهم، وكان هذا أحد أكبر أعمال الاضطهاد في تاريخ المسيحية. (رغم أن الأمر يحتاج إلى المزيد من الدراسات المعمقة حول الأسباب والنتائج وحقيقة الأرقام.

في فترة ما قبل الحرب، تم التعامل رسميًا مع شؤون جميع الأديان من قبل لجنة الشؤون الدينية تحت رئاسة اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا، لكن الدور الحاسم في "الإشراف" على المؤسسات الدينية وخدامها كان يعود لهيئات أمن الدولة(اللجنة الاستثنائية- إدارة الأمن السياسي-ومفوضية الشعب للشؤون الداخلية - Cheka-GPU-NKVD. كان القانون الرسمي الذي ينظم الممارسة الدينية للحكومة السوفيتية هو قرار اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا ومجلس مفوضي الشعب في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية "بشأن الجمعيات الدينية" لعام 1929، والذي (مع بعض التوضيحات) ظل ساري المفعول حتى نهاية الثمانينات. وحظر القرار على المؤمنين القيام بأي أنشطة غير طقسية (بما في ذلك الأنشطة الخيرية والتعليمية)، كما فرض عددًا من القيود الأخرى على حياة الطوائف والأديان.

حدثت تغييرات معينة في السياسة الدينية السوفيتية خلال الحرب الوطنية العظمى. من أجل تعزيز الأسس الاجتماعية والسياسية للنظام وتحسين الصورة الدولية للبلاد، قدم جوزيف ستالين تنازلات جزئية للمؤمنين من مختلف الأديان. في عام 1943، بعد لقائه مع مجموعة من كبار رؤساء الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، تم اتخاذ قرار بانتخاب بطريرك جديد (منذ عام 1925، عندما توفي البطريرك تيخون، لم تسمح السلطات بذلك). في 12 أيلول 1943، تم انتخاب سرجيوس (ستراجورودسكي)، الذي كان يشغل سابقًا قسم رئيس أساقفة موسكو وكولومنا، رئيسًا جديدًا للكنيسة الروسية. بعد ذلك، تم افتتاح بعض الكنائس وبدأ نشر الأدب الكنسي، واستؤنف عمل بعض المؤسسات التعليمية الكنسية.

من أجل السيطرة على أنشطة الكنيسة في ذلك الوقت (1943)، تم إنشاء هيئة خاصة - مجلس شؤون الكنيسة الأرثوذكسية الروسية التابع لمجلس مفوضي الشعب في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. كتب ستالين في تعليماته الشخصية لرئيس هذا المجلس، الجنرال في أمن الدولة جي جي كاربوف:

1. لا ينبغي للمجلس أن يمثل المدعي العام السابق [للسينودس]، ولا ينبغي أن يتدخل بشكل مباشر في الحياة الإدارية والكنسية والعقائدية للكنيسة وأن يؤكد على استقلال الكنيسة من خلال أنشطتها؛

2) توفير الاجتماعات وحفلات الاستقبال وأشكال الاتصال المناسبة مع البطريرك، والتي يمكن استخدامها للتأثير المناسب؛

3) لا تنظروا إلى جيوب الكنيسة ورجال الدين...؛

4) يجب على المجلس التأكد من أن الأسقفية هي المالك السيادي للأبرشية وأن للأسقف الحق في التصرف في أموال الكنيسة؛

5) عدم التدخل في تنظيم المعاهد الدينية العلمية ومصانع الشموع وغيرها **([[7]](#footnote-7))**..

ومع ذلك، ظلت هذه التوجيهات إلى حد كبير على الورق. وكما كان الحال في سنوات ما قبل الحرب، كان لا يزال بإمكان أجهزة أمن الدولة اعتقال أي وزير أرثوذكسي أو غير أرثودوكسي.

في عام 1943، تم أيضا إنشاء لجنة الشؤون الدينية التابعة لمجلس مفوضي الشعب في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والتي كانت مسؤولة عن جميع الطوائف غير الأرثوذكسية. انتهى عصر الاضطهاد الجسدي لأتباع الديانات المختلفة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (عندما تم ممارسة تدابير مثل المنفى أو الاعتقال أو عقوبة الإعدام) فقط بوفاة ستالين. ومع ذلك، في عهد نيكيتا خروتشوف، ظهرت موجة جديدة من الاضطهاد -هذه المرة وزارية.

في عام 1965، نتيجة لدمج لجنة الشؤون الدينية ومجلس شؤون الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، تم تشكيل هيئة حكومية واحدة - مجلس الشؤون الدينية التابع لمجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. كان هذا الهيكل في الواقع تحت السلطة القضائية المباشرة للجنة المركزية للحزب الشيوعي واحتفظ بالعلاقات التقليدية مع وكالات أمن الدولة. وبحسب المعطيات فإن هذا المجمع الواقع في موسكو كان يضم ثلاثة أقسام: الأول كان مسؤولاً عن الأرثوذكسية (بما في ذلك المؤمنين القدامى)، والثاني كان مسؤولاً عن الطوائف المسيحية غير الأرثوذكسية، والثالث كان مسؤولاً عن الطوائف المسيحية غير الأرثوذكسية، والثالث كان مسؤولاً عن الديانات غير المسيحية (الإسلام، اليهودية، البوذية).

أمَّا في جمهوريات وأقاليم ومناطق ومقاطعات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كان هناك ممثلون لمجلس الشؤون الدينية. يمكن أن يكون هؤلاء مسؤولين معينين خصيصًا؛ في بعض الأحيان (على مستوى المنطقة) يتم تنفيذ هذه الوظيفة بشكل متزامن من قبل السكرتير الثالث للجنة المنطقة للحزب الشيوعي، الذي كان مسؤولاً عن العمل الأيديولوجي، أو بعض موظفي مجلس المنطقة، أو ممثل المنطقة من الكي جي بي. كانت المهمة السياسية الرئيسية لجميع العاملين في مجلس الشؤون الدينية في العاصمة والمقاطعة هي إنشاء سلطات حزبية "للحد" من تأثير المؤسسات الدينية، التي كانت تعتبر من بقايا "ماضي ما قبل الثورة"، والتي عاجلاً أم آجلاً يجب أن "تموت".

لم يعد مجلس الشؤون الدينية القديم موجودا، مثل كل السياسات الدينية السابقة للدولة السوفيتية، في نهاية عام 1990 مع تصفية هيكل مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. في روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي، أصبحت العلاقات بين الدولة والأديان التقليدية طبيعية بشكل عام. إن القانون التشريعي الرئيسي في مجال التنظيم الديني هو الآن القانون الاتحادي "بشأن حرية المعتقد والجمعيات الدينية" الصادر في 26 أيلول 1997. والهيكل المركزي المسؤول عن العلاقات بين السلطات العلمانية والطوائف هو مجلس الشؤون الدينية التابع للحكومة الاتحادية. إدارة رئيس الاتحاد الروسي. ورئيسها بحكم منصبه هو رئيس الإدارة الرئاسية. في الكيانات المكونة للاتحاد الروسي، كقاعدة عامة، هناك هياكل خاصة للعلاقات مع الطوائف ووزرائها (على سبيل المثال، لجنة الشؤون الدينية في حكومة موسكو، وزارة الشؤون الدينية والقوميات في جمهورية تتارستان، إلخ.).

**السياسة الدينية في عهد بوتين**

منذ بداية رئاسته، أوضح بوتين أن العلاقة بين الكنيسة والدولة سوف تتغير. في عهد يلتسين، كانت هذه العلاقات مألوفة بشكل واضح. أما بوتين، على العكس من ذلك، فقد نأى بنفسه على الفور عن الكنيسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية، فأظهر بذلك أنه لا يمكن الحديث عن أي "كنيسة" تابعة لسلطة الدولة.

وفي الوقت نفسه، في عهد بوتين، حاولت سلطة الدولة لأول مرة منذ سقوط النظام الشيوعي استعادة السيطرة على الديانات والطوائف الروسية الرائدة. وفي عهد بوتين بدأت المناقشات النشطة حول فكرة إنشاء هيئة حكومية للشؤون الدينية.

كان رد فعل الكنيسة الأرثوذكسية الروسية حادًا على سياسة الدولة الجديدة. وانتقد البطريرك أليكسي الثاني فكرة إنشاء هيئة خاصة للشؤون الدينية، واضطر الكرملين -على الأقل مؤقتا- إلى التخلي عنها. في أغسطس 2000، كاد أن يندلع صراع مفتوح بين بطريركية موسكو والكرملين. ثم وافق مجلس أساقفة الكنيسة الروسية على أساسيات المفهوم الاجتماعي للكنيسة الأرثوذكسية الروسية، والتي بموجبها يمكن لقيادة الكنيسة في مواقف معينة دعوة السكان إلى العصيان المدني.

وخلافاً لسلفه، أولى بوتين اهتماماً كبيراً بالديانات الأخرى. على سبيل المثال، خلال الفترة الأولى من رئاسته، كان يحضر في كثير من الأحيان العديد من المناسبات اليهودية، وهو ما لم يحضره يلتسين قط. كان هناك بلا شك اهتمام سياسي هنا، لأن الصراع بين أدولف شيفيتش وبيريل لازار على لقب الحاخام الرئيسي كان آنذاك على قدم وساق. كان بوتين يدعم لازار بوضوح وبشكل لا لبس فيه، لأن شايفيتش، الذي كان آنذاك مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بغوسينسكي، كان غير مقبول تمامًا لدى الكرملين. ومع ذلك، فشلت السلطات في حل النزاع في الجالية اليهودية الروسية بشكل كامل، واستمر الصراع بين لازار وشايفيتش لفترة طويلة.

كما فشلت محاولات السلطات لحل الوضع في البيئة الإسلامية، حيث استمر الصراع بين الإدارة الروحية المركزية لمسلمي روسيا برئاسة طلعت تاج الدين ومجلس المفتين في روسيا، برئاسة رافيل غينوتين، لفترة طويلة أيضًا. عمليَّا لا يتدخل الكرملين في عملية دعم طرف أو آخر علانية أو الاسهام في العثور على مفتي جديد سيصبح الزعيم المعترف به عالميا للجالية المسلمة في روسيا.

أما بالنسبة للصراع بين بطريركية موسكو والفاتيكان، فقد نأى الرئيس بنفسه عن ذلك، موضحا أن الأطراف يجب أن تتفق من تلقاء نفسها. يلاحظ بعض المحللين أيضا أن بوتين لا يلاحظ الدور الهام للطوائف البروتستانتية في حياة البلاد على الإطلاق، وإن كان هذا المر مبالغ فيه.

وافق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على مشروع قانون مثير للجدل بشأن "إهانة المشاعر الدينية للمؤمنين"، ينص على السجن لمدة تصل إلى سنة إذا تم "الإهانة" خارج مكان العبادة، وما يصل إلى ثلاث سنوات في السجن إذا كان في أحد الأماكن.

خلال العهد القيصري، كان يُنظر إلى رئيس البلاد على أنه الزعيم المختار من الله لقيادة الشعب الروسي، ومكلف بالدفاع عن القيم المستندة في المقام الأول إلى مبادئ الأرثوذكسية الروسية. مع انتهاء عصر الاضطهاد الديني الناتج عن انهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات، بدأت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية (ROC) العمل على استعادة دورها الديني. في البداية، كان عمل الكنيسة الأرثوذكسية يهدف إلى جذب المؤمنين ونشر النفوذ في المجال الديني في روسيا، التي غمرتها موجات من المبشرين الغربيين، بما في ذلك الأنجيليكان والكاثوليك، الذين استغلوا "الفراغ الروحي" وانهيار الاتحاد السوفيتي. وخشيت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية من أنها فقدت الفرصة لاستعادة نفوذها الروحي وأن تصبح واحدة من المنظمات الدينية العديدة في روسيا الجديدة.

دفعت هذه المخاوف الكنيسة الأرثوذكسية الروسية إلى طلب الحماية من الدولة، وفي عام 1997 نجحت في إقناع الحكومة بإصدار قانون يقيد حرية الممارسة الدينية للديانات "الأجنبية"، وبذلك أعلنت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية الزعيم الديني للبلاد. وقد تعززت مكانة الكنيسة بشكل كبير مع عودة بوتين إلى السلطة في عام 2012. ويعزز قانون مكافحة الإرهاب الذي تم إقراره في منتصف عام 2016 سلطة الكنيسة من خلال حظر أي نشاط تبشيري خارج المؤسسات الرسمية. وفي وقت سابق، في الأيام الأولى لرئاسة بوتين، أقر مجلس الدوما قانونا أعاد جميع ممتلكات الكنيسة التي صودرت خلال الحقبة السوفياتية، مما حولها إلى واحدة من أكبر ملاك الأراضي في روسيا. كما أمر بوتين شركات الطاقة الحكومية بالتبرع بأموال لإعادة بناء آلاف الكنائس التي دمرت خلال الحكم السوفيتي. وقد تم ترميم نحو 25 ألف كنيسة منذ أوائل التسعينيات، وتم بناء الكثير منها في عهد بوتين. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية من دورها في الحياة العامة والتعليم الديني في المدارس، ومنحت الحق في النظر في أي مشروع قانون يقدم إلى مجلس الدوما.

لا يمكن اعتبار بوتين شخصاً متديناً، لكنه لم يكن أبداً شيوعياً ملحداً بالمعنى الحرفي للكلمة. وهو يعتقد أن ما خسرته روسيا حقاً في انهيار الاتحاد السوفييتي كان القوة، وليس الشيوعية. بالنسبة له، المسيحية الأرثوذكسية هي الوجه الآخر للماركسية اللينينية، حيث كلاهما في خدمة الدولة. تهتم هذه الوظيفة في نهاية المطاف بفرض السيطرة على الثقافة ورعاية هوية وطنية فريدة. في النهاية، لا يهمه ما إذا كانت روسيا قيصرية أو سوفيتية، متدينة أو ملحدة، ما يهم هو أنها دائما قوية وموحدة وتحت السيطرة.

واليوم، لا يختلف الروس عن رئيسهم في آرائهم بشأن المسيحية، رغم أن الغالبية العظمى من الروس أنفسهم، بحسب بعض التقديرات نحو 90%، هم من المسيحيين الأرثوذكس، ونحو ثلثهم يعتبرون أنفسهم في الوقت نفسه ملحدين، وهو ما ويجعل النظرة المسيحية العامل المهيمن في إدراك الجنسية.

يتقاسم بوتين والكنيسة رؤية للمسيحية الأرثوذكسية كوسيلة لتعزيز نفوذهما: كرمز في حالة الكنيسة وفي المجال السياسي في حالة بوتين. ولذلك فإنهم يشتركون أيضاً في العداء لأي شكل من أشكال الوعظ الديني الرسمي وغير الرسمي الذي يشكل تهديداً لهيمنة الكنيسة في المجال الاجتماعي. كما أنها تشكل تهديدًا مستترًا للسلطة السياسية للدولة من خلال نشر أيديولوجيات مختلفة يمكن أن تساهم في التوترات السياسية.

هذه هي ملامح اتفاق بوتين الجديد: خسرت روسيا الكثير نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي، وكانت الخسارة الأهم هي الإيديولوجية التي وحدت المواطنين داخل البلاد ونشرتها في الخارج. ويجمع الحل الجديد الذي يقترحه بوتن بين القومية الروسية والمسيحية الأرثوذكسية تحت رعاية الدولة والكنيسة. فمن ناحية، تستعيد الكنيسة دورها كرمز فقدته في عهد الاتحاد السوفييتي، ومن ناحية أخرى، يضمن قرار بوتين وجود أيديولوجية قوية وموحدة هي المسيطرة، وهو ما يبدو وكأنه صفقة معقولة ومربحة للجانبين.

وقد وفر الترتيب الجديد مبررا إيديولوجيا قويا لبوتين من خلال مواجهة المعارضة والجماعات الدينية الأخرى ذات وجهات النظر السياسية المتميزة، ومع ذلك، فإن عمل بوتين التبشيري الجديد لم يكن يستهدف الروس في الداخل فحسب، بل أصبح أيضًا وسيلة فعالة في خطته الكبرى لاستعادة هيمنة روسيا ونفوذها في مجال نفوذها الإقليمي السابق.

تستخدم موسكو جميع أدوات الضغط المتوفرة لديها: من علاقتها بالكنيسة الأرثوذكسية الروسية إلى وسائل الإعلام التي يمولها الكرملين مثل روسيا سيغودنيا وسبوتنيك. وهي ضرورية لإظهار صورة جديدة لروسيا باعتبارها الراعي للعالم الديني المحافظ من خلال نشر وجهات النظر المناهضة للمثلية الجنسية وحتى إقرار قانون يحظر الترويج للمثلية الجنسية في روسيا في عام 2013، وكذلك من خلال مواجهة أي محاولات للتأثير على القيم الأوروبية. على الأسرة الروسية والمجتمع والأمة. وتساعد الكنيسة الأرثوذكسية الروسية روسيا على أن تصبح الحليف الوحيد لكل أولئك الذين يسعون إلى "عالم أكثر أمانا وأقل ليبرالية، وبعيدا عن العولمة السريعة والتعددية الثقافية والثورة في حقوق المرأة والمثليين". وفي الوقت نفسه، تعمل وسائل الإعلام على ضمان وصول صوت بوتين إلى الجماعات المحافظة والقومية في الخارج، وإخبارهم بأن الرئيس الروسي يقف معهم كتفاً بكتف في الحرب ضد الناشطين المثليين وقوى "الفساد الأخلاقي" مثلهم. منهم يطلق عليهم. من ناحية أخرى، تتواصل الدعاية ضد القيم الليبرالية في أوروبا، والتي وصفتها وسائل الإعلام الروسية بـ”جيروبا” أو “أوروبا المثلية” بسبب انحراف القيم الأوروبية.

1. - مجموعة القوانين في روسيا الإمبراطورية، المجموعة الأولى، رقم 3718. [↑](#footnote-ref-1)
2. -سبيرانسكي إم إم. المشاريع والملاحظات. موسكو.، 1961. ص.ص.94، 104، 208. [↑](#footnote-ref-2)
3. - المجموعة الكاملة لقوانين الإمبراطورية الروسية، المجموعة الأولى، رقم 24307. [↑](#footnote-ref-3)
4. - المجموعة الكاملة لقوانين الإمبراطورية الروسية، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول. [↑](#footnote-ref-4)
5. - المقال التاريخي، 1802-1902، سانت بطرسبورغ، ص.153. [↑](#footnote-ref-5)
6. - زيرامسكايا ف. موقف السكان من الدين بناء على مواد التعداد السكاني للعام 1937 / / وقائع معهد الدراسات الإسلامية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، (1998-1997)، 2000. العدد 2، ص. 330.(باللغة الروسية) [↑](#footnote-ref-6)
7. -شكروفسكي م. الهجوم الأخير على الكنيسة الأرثوذكسية الروسية // المجتمع السوفيتي: الظهور والتطور والخاتمة التاريخية. موسكو، 1997. ت2 . ص330. [↑](#footnote-ref-7)